



كوفيد-١٩ والتعافي: دور النقابات العمالية في بناء مستقبل أفضل



ملخص تنفيذي

المجلة الدولية لبحوث العمل

كوفيد-١٩ والتعافي: دور النقابات العمالية في بناء مستقبل أفضل ملخص تنفيذي

نقدم ملخصاً موجزاً لكل مقال في هذا العدد من المجلة الدولية لبحوث العمل (International Journal of Labour Research) يليه النتائج الرئيسية و النقاط ذات الأهمية للنقابات العمالية.



ديناميات عضوية النقابات العمالية في ظل كوفيد-١٩: هل يهم الحوار الاجتماعي؟

أويدهي جورج أتينو، و ديكسون أنينجو ونديدا، و محمد موامدزينجو

مقدمة

يطبق هذا المقال نهج الاقتصاد القياسي باستخدام البيانات الخاصة بوضع النقابات العمالية في ظل كوفيد-١٩ لتفسير إسهام الحوار الاجتماعي في زيادة بل وتعزيز عضوية النقابات العمالية أثناء الجائحة. ولقد أوضحت النتيجة الاقتصادية القياسية أن الحوار الاجتماعي له أثر مهم وإيجابي على عضوية النقابات العمالية. ومن ثم، توصي أنه ينبغي على النقابات العمالية، حتى يتسنى زيادة العضوية، أن تستجيب للجائحة باستخدام أدوات الحوار الاجتماعي المتاحة عبر مختلف مستويات الاتصال.

النتائج الرئيسية

◀ بالنسبة للنقابات العمالية في مختلف البلدان المشمولة بالدراسة، لقد أسهم الحوار الاجتماعي المستخدم كوسيلة للوصول إلى توافق في الآراء بين العمال وأصحاب العمل بحوالي ٢٦٪ زيادة في العضوية ككل. من ضمن تلك النقابات:

- ٪ شهدت تغيرات في العضوية بسبب كوفيد-١٩.
 - ٨٣٪ اعتمدت الحوار الاجتماعي كاستجابة للجائحة، مع مشاركة حوالي ٨٩٪ في مشاورات ثلاثية.
 - ١٠٠٪ أفادت أن بلدانهم قد اعتمدت الإغلاق التام وتدابير تقييدية لإحتواء الجائحة.
 - ٨٥٪ اتخذت عدة تدابير لبناء القدرات أثناء كوفيد-١٩.
 - ٧٦٪ شهدت تراجعاً في مصادر الدخل الأخرى.
 - ٧٥٪ قدمت خدمات استشارية حول قضايا العمل لأعضائها استجابة للجائحة.
 - ما يقرب من ٥٨٪ أفادت أنها تلقت الدعم من منظمة العمل الدولية أو وكالات دولية أخرى لمساعدتها على الحد من الآثار السلبية للجائحة.
 - حوالي ٥٦٪ أفادت أنها عانت بسبب عدم كفاية الموارد المالية في خضم كوفيد-١٩.
 - ٧٦٪ عقدت اجتماعات افتراضية أثناء الجائحة.
 - ٦٥٪ أشركت أعضائها من خلال التعليم الافتراضي.
- ◀ لقد أثر التغيير في رسوم العضوية تأثيراً سلبياً من الناحية الإحصائية (انخفاض بنسبة ١,٣ ٪) على عضوية النقابات العمالية.
- ◀ يؤثر تسجيل العضوية والتعيين عن طريق وسائط التواصل على نحو إيجابي على عضوية النقابات العمالية (احتمال زيادة بنسبة ٥١٪ في حالة مشاركة النقابات العمالية في تسجيل العضوية أثناء كوفيد-١٩).
- ◀ بوجه عام، إن الإمكانية المحدودة لاستخدام الإنترنت، وعدم القدرة على تنظيم الأعضاء، وعدم القدرة على عقد اجتماعات، كلها عناصر تؤثر على نحو سلبي وإن كان ضئيلاً على العضوية.
- ◀ تؤثر الخدمات الإضافية المقدمة للأعضاء أثناء كوفيد-١٩، و الخدمات الاستشارية والتعليم الافتراضي على نحو إيجابي وإن كان ضئيلاً على العضوية.

دور النقابات العمالية

- ◀ ينبغي أن تشارك منظمات العمال في آليات قوية ومؤثرة وشاملة للحوار الاجتماعي عن طريق:
 - دعم قدرات المؤسسات والعمليات المعنية بعلاقات العمل من أجل حوار اجتماعي فعال.
 - إشراك الحكومات في حفز اقتصاداتها عن طريق تسخير الإمكانيات من أجل التقدم التكنولوجي ونمو الإنتاجية في اتجاه توفير فرص العمل اللائق.
 - إشراك الحكومات وشركاء التنمية في دعم الأعمال والوظائف والمداخل المستدامة عن طريق وضع سياسات الحماية الاجتماعية المستدامة وتوفير خدمات التشغيل التي يمكن أن تقاوم الصدمات.
 - حماية العمال عن طريق وضع السياسات وتسخيرها في اتجاه تعزيز كافة الحقوق الأساسية وحرية العمل، بالنسبة للشباب و النساء و العمال ذوي الإعاقة و العمال المهاجرين و العمالة غير المنتظمة والعمال في الاقتصاد غير النظامي فضلا عن أشكال أخرى جديدة وناشئة من العمل في مستقبل العمل؛
 - إتباع سياسات في اتجاه حماية البيئة، وتغير المناخ و التحول العادل، بما في ذلك مشاركة النقابات العمالية في النظام متعدد الأطراف.

حقوق العمال وحقوق الإنسان: حسم التوترات التاريخية من خلال برنامج متعدد المستويات للضمان الاجتماعي

كسندرا بارنتس و شيا ماكلنهان

مقدمة

لقد مثل كوفيد-١٩ تحدياً لكل الأطراف الفاعلة المشاركة في نظام الضمان الاجتماعي للنظر (إعادة النظر) في أدوارها ومسؤولياتها فيما يعد كوفيد-١٩. تمثل سياسة الحماية الاجتماعية والبنية التحتية المؤسسية القائمة قبل أزمة ما المحدد الرئيسي لقدرة النظام على تقديم تدابير تخفيفية وتصحيحية هادفة. وقد جرت العادة أن يقسم الضمان الاجتماعي في بلدان الجنوب إلى: التأمين الاجتماعي و المساعدة الاجتماعية (برامج صغيرة وممولة من الضرائب وعادة ما تُحدد بعد اختبار الإمكانيات المادية) والتي توصف كنظم متعارضة. ولقد أوضحت الأزمة أن وجود نظام جامع وشامل للحماية الاجتماعية على نطاق أوسع أفضل بكثير في مجابهة الصدمات.

النتائج الرئيسية

- ◀ لقد عُرض التأمين الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية كخيارات متعارضة، وهذا خيار خاطئ. إن عملية تطوير هاتين الأداتين يمكن بل يجب أن توضع تحت نفس إطار السياسات الاستراتيجية، مما يؤدي إلى تجنب تقديم نظم الحماية الاجتماعية بطريقة مجزأة.
- ◀ إن توفير شبكات الأمان « كملاذ أخير » مسألة أكثر تعقيداً وكلفة فيما يتعلق بإدارتها مقارنة بالاستحقاقات الفردية مدى الحياة المضمونة بالحقوق في ضمان اجتماعي ومستوى معيشة مناسب؛ حيث أن تلك الاستحقاقات تسهم في نظم أشمل للحماية الاجتماعية تدار على نحو أفضل و قائمة بالفعل على الحقوق.
- ◀ يمكن لبناء نظم متكاملة ومتعددة المستويات أن توفق بين أهداف ما يسمى بالمد « الأفقي » (مد الاستحقاقات للأفراد والمجموعات المشمولة حديثاً بالضمان الاجتماعي) والمد « الرأسى » (تحسين شمولية أو كفاية الاستحقاقات) بطريقة تحقق التغطية الشاملة حسب التصميم. إن نظام الضمان الاجتماعي متعدد المستويات يساعد على حسم التوترات التاريخية بين حقوق الإنسان وحقوق العمال من خلال هيكल حوافز واضح قائم على ضمانات أساسية شاملة.

دور النقابات العمالية

- ◀ لقد بدأت النقابات العمالية بالفعل في توسيع نطاق الخدمات قبل كوفيد-١٩ بُغية تقديم الدعم إلى من يعملون في الاقتصاد غير النظامي. ويمكن أن يساعدهم إطار متعدد المستويات ومدى الحياة للضمان الاجتماعي على تنظيم إدراكهم للأدوار والمسؤوليات مقابل النظام الوطني العام للحماية الاجتماعية، مما يمكنهم من تصور كيف تتناسب استحقاقاتهم مع إطار كلي قائم على الحقوق.
- ◀ مع التحرك صوب هذه الرؤية، يمكن أن تتابع منظمات العمال ثلاثة محاور محتملة للعمل:
- تجنب حشد الدعم ضد التوسع في النظام ليشمل الفئات غير المشمولة بالضمان الاجتماعي: من الضروري أن تتجنب النقابات العمالية المعارضة المباشرة للإصلاحات التي تقدم منافعا غير قائمة على الاشتراكات لهؤلاء الذين لديهم قدرة منخفضة أو معدومة على دفع الاشتراكات.
- الاستثمار في رفع الوعي بشأن المبادئ القائمة على الحقوق المُضمنة في نظم الضمان الاجتماعي الشاملة.
- المشاركة بصورة استباقية في السعي القائم على تحالف المنظمات لتحقيق المصالح المشتركة في إطار عمل مدى الحياة.

الإصابات والأمراض المرتبطة بالعمل وكوفيد-١٩

جوكا تكالا، وسيرجيو ليفيكولي، وسيونج-كيو كنج، و كلودينا نجورا، و ديانا جيلبردي، و جورما رنتن

مقدمة

هناك عدد قليل من العمال لم يتأثروا بكوفيد-١٩. فقد قامت المنظمات، على جميع المستويات و في كافة القطاعات، بوضع السياسات، وتحديث التشريعات، وتقديم المشورة الفنية، و تطوير المواد التدريبية، وإعداد البيانات الرسمية، وتطوير أدوات تقييم المخاطر، والإجراءات التشغيلية الموحدة، وأطر العمل، والمبادئ التوجيهية الخاصة بالعودة إلى العمل، وذلك لمساعدة العمال وأسرههم على التكيف مع الجائحة. لقد أُلقيت مسؤوليات وأعباء عمل إضافية على كاهل الممارسين الصحيين و أخصائيي الصحة المهنية والطب المهني الذين يجب أن يضمنوا العودة الآمنة للعمال إلى مكان عملهم وسبل معيشتهم، مع عودة الاقتصاد العالمي إلى الانفتاح مجددا. يعتمد هذا المقال على بيانات من عدة مصادر موثوقة إضافة إلى خبرات بلدان مختلفة في التعامل مع كوفيد-١٩ في إيطاليا وجمهورية كوريا وجنوب إفريقيا لعرض الدروس المستفادة و إقتراح مستقبل العمل بالنسبة للمؤسسات العالمية والإقليمية و كذلك منظمات العمال.

النتائج الرئيسية

- ◀ تمثل أماكن العمل ساحات مهمة للكشف المبكر عن خطر الأوبئة و لاتخاذ إجراءات مبكرة للوقاية الأولية والإدارة.
- ◀ على الصعيد العالمي، يعد العمال في المهن الخدمية (وعدددهم ١,٧ مليار) من الفئات المُعرضة للخطر، حيث قد يصبحوا ناقلين للعدوى للغير.
- ◀ ما يقرب من ١٤ في المائة من حالات الإصابة بكوفيد-١٩ التي أبلغت إلى منظمة الصحة العالمية من بين العاملين في مجال الصحة (في بعض البلدان وصلت النسبة إلى ٣٥ في المائة). وهناك مجموعات مهنية مختلفة معرضة للخطر، وليس العاملون في مجال الصحة فحسب.
- ◀ قبل كوفيد-١٩، مثلت حالات الوفاة (وعددها ٢,٤ مليون حالة) بسبب الأمراض المرتبطة بالعمل والأمراض المعدية نسبة ٩ في المائة. في عام ٢٠٢٠، قدرت حالات الإصابة غير المميتة بكوفيد-١٩ المرتبطة بالعمل ب ١٥,٩٩ مليون حالة، غير أنه من المرجح أن يكون الرقم النهائي أعلى من ذلك.

- ◀ تتضمن التكاليف المباشرة ما يرتبط بأصحاب المصلحة والضحايا وأصحاب العمل والمجتمع فضلا عن خسائر الإنتاج. يمكن احتساب التكاليف النقدية ولكنها لا تغطي التكاليف غير المباشرة أو غير الملموسة. يمكن قياس القيمة الاجتماعية للحياة والصحة في العمل وما بعده جزئيا فقط.
- ◀ إن الشاغل الرئيسي للعديد من العمال هو الخوف من فقدان الوظيفة أو فقد الدخل؛ إن العمال من المستويات الاجتماعية الاقتصادية الأدنى لديهم فرص أقل في الحصول على معدات وقاية شخصية وخيارات أقل للعمل خارج المنزل و عرضة بدرجة أكبر لخطر فقدان وظائفهم.
- ◀ تختلف المعاناة من كوفيد-١٩ من شخص لآخر، مع معدلات إصابة ووفيات أعلى بين المجتمعات الأشد حرمانا؛ إن كوفيد-١٩ ليست محايدة اجتماعيا.
- ◀ تضاعف الأمراض المزمنة القائمة من انتشار الجائحة وحدثها - حيث ترتبط تلك الأمراض بمحددات اجتماعية للصحة مثل السكن وظروف العمل والحصول على رعاية صحية عالية الجودة.
- ◀ لقد أكدت الدروس المستفادة من الجائحة على الحاجة إلى التنبؤ والاستعداد على نحو أفضل، بما في ذلك البحث والموارد البشرية وجاهزية المستشفيات والمواد وكذلك تحديث اللوائح والأنظمة المعنية بإدارة الأزمات. لقد أبرزت الجائحة الحاجة إلى التعاون الوثيق المشترك بين التخصصات والمتعدد التخصصات بين مهنيين ومتخصصين عدة من أجل تحسين عملية صنع القرار من جانب المنظمات.
- ◀ في حالة ضعف السيطرة على الأمراض المعدية الناشئة فقد تسبب الأوبئة والجوائح وما لها من أثر اجتماعي-اقتصادي مرتفع وستظل تشكل تهديدا حقيقيا للعالم. يجب أن نظل يقظين حتى نكون مستعدين وقادرين على الاستجابة بفعالية.

دور النقابات العمالية

- ◀ يجب أن يحظى المفتشون الأكفاء بحق دخول أماكن العمل لتحديد الخطر في المراحل المبكرة قدر الإمكان.
- ◀ يجب المبادرة باتخاذ إجراءات تفصيلية وعملية لتحديد الأولويات بالنسبة للمخاطر ذات الصلة و سبل منعها، والتعاون في تخطيط الأنشطة وتنفيذها.
- ◀ يجب إيلاء اهتمام خاص للاستعداد لمواجهة الأخطار الجديدة المحتملة بما في ذلك الجوائح العالمية والمخاطر المهنية المحتملة من التكنولوجيات الجديدة وتغير المناخ، وغيرها.

في اتجاه تحول عادل للجميع: الدروس المستفادة من الجائحة

ديمتريس ستيفز، و دنجي كزوس، و إدوار مورينا

مقدمة

يركز هذا المقال على إمكانية « التحول العادل » في قطاع الصحة بعد كوفيد-١٩. من خلال تحليل التحول العادل من جانبين، النطاق والمدى، ينظر المؤلفون إلى الوضع الراهن في الولايات المتحدة الأمريكية لاقتراح أربعة أنواع من سياسات التحول العادل - الوضع الراهن، والإصلاحات الإدارية، والإصلاحات الهيكلية، و السياسات المُفضية إلى التحول. لقد أبرزت الجائحة عدم المساواة في مجال السلامة والصحة المهنية في قطاع الرعاية الصحية. هل السلامة والصحة المهنية مسألة فنية أم قضية أعم خاصة بالصحة الاجتماعية والبيئية؟ لا يزال هذا النقاش يفرق بين العمال وأصحاب العمل والإداريين ولكن أصبح واضحا أن السلامة والصحة المهنية مسألة تتعلق أيضا بالصحة البيئية.

النتائج الرئيسية

- ◀ تتباين عمليات التحول حتى عندما تقودها قوى مشتركة مثل الأتمتة.
- ◀ لا يجب فصل تحول عادل في قطاع الصحة عن مشروع تحول بيئي اجتماعي أشمل. من الممكن أن تكون السياسة واسعة النطاق بحيث تغطي جميع الأشخاص والطبيعة المتضررين، وتتناول أيضا عدم المساواة اجتماعيا و الضرر البيئي.
- ◀ رغم إسهام القطاعات « الاجتماعية » في تطور الأزمات الإيكولوجية والمناخية ، فتلك القطاعات تقوم أيضا بدور مهم في تخفيف حدة الأزمات والتكيف معها. إن التحول نحو الخدمات الخضراء، بما في ذلك قطاعات معينة مثل الصحة والرعاية والتعليم يدفع إلى حدوث تغييرات عميقة في الطاقة والتصنيع.
- ◀ تجمع الاستجابة للجائحة السياسات العالمية المحدودة مع السياسات الوطنية. يتضح جليا عدم المساواة بين بلدان الشمال والجنوب في ترصد الجائحة وإدارتها والتعافي منها ، غير أن هناك دليلا قويا على قدرة البلدان الأفقر على تطوير نظم محلية فعالة للرعاية الصحية.
- ◀ إن استبعاد قطاع الرعاية من التحول العادل يعني استبعاد جزء كبير ومتنامي من عالم العمل. كما أن تفضيل بعض القطاعات على غيرها يولد مشاعر الامتصاص والمعارضة.
- ◀ إن القوي العاملة في قطاع الصحة متنوعة، مع وجود العديد من النساء والمهاجرين ليسوا بأعضاء في نقابة أو تنظيم ، وهم لا يتمتعون بمعايير ملائمة للسلامة والصحة المهنية، أو الحماية الاجتماعية، أو الحقوق في مكان العمل.
- ◀ تبرز الحاجة إلى « تحول عادل في المستقبل » و في اتجاه قوى عاملة تتمتع بقدر أكبر من الحماية والتمكين، فضلا عن « تحول عادل من الماضي » لهؤلاء الذين سوف يتأثر عملهم بالابتكارات التكنولوجية أو تأمين الرعاية الصحية.

دور النقابات العمالية

- ◀ رغم أن الحوار الاجتماعي الفعال يعطي الأضعف مساحة أكبر للتعبير عن صوته، فإن الحوار الذي يفتقر إلى إمكانية إعادة التوزيع لحد ما يجعل الصوت مجرد مسألة شكلية. إن استبعاد قطاع الخدمات من استراتيجية التحول العادل يعني استبعاد بعض أهم وأكثر العناصر حيوية من عالم العمل، وبالتالي تضيق نطاق وإضعاف التحالفات اللازمة لتحقيق التحول العادل للجميع.
- ◀ حتى بين هؤلاء الذين لم ينضموا إلى النقابات تبرز الحاجة لحوار اجتماعي أقوى (على سبيل المثال، النقاش حول ما إذا كان العاملون في الخطوط الأمامية الذين يتعاملون مع المرضى المصابين بكوفيد-١٩ أكثر عرضة للإصابة ، أم من يتعاملون مع إجراءات الطوارئ من العاملين).
- ◀ ينبغي أن تختار منظمات العمال بين برامج التحول القطاعية والمخصصة لحد كبير وسياسات التحول العادل الشاملة والاستباقية. وتتطلب هذه السياسات قدرا كبيرا من الجهد الأولي ولكن من المرجح أن تقدم المزيد على الأجل الطويل.

السياسات الاقتصادية الكلية لنمو ناجم عن توفير فرص العمل والتعافي بعد جائحة كوفيد-١٩، مع التركيز على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

محمد موامدزينجو، ومايكل ي. آكوبا، و لورانس ن. كزمبي

مقدمة

رغم أن آفاق الاقتصاد العالمي غير مؤكدة، فمن المتوقع أن تعاني البلدان النامية، على وجه الخصوص، من خسائر كبيرة في الإنتاجية ومكاسب عكسية في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يترك إرثًا طويل الأمد من زيادة الفقر الأسري. يتطلب هذا استراتيجيات سياسات اقتصادية كلية مناسبة لتوفير فرص العمل فضلا عن الاستجابات للحفاظ على سبل العيش وحمايتها. يحدد هذا المقال، من خلال استعراض سيناريوهات اقتصادية كلية مختلفة مع التركيز على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، المجالات الرئيسية التي تتطلب دعم السياسات على الأجل القريب من أجل تدعيم التعافي ومجابهة الندوب طويلة الأمد الناجمة عن الأزمة. من الضروري إتباع نهج أشمل لتعزيز فرص العمل و الدعوة لسياسات تشغيل تتضمن بل وتتجاوز سياسات سوق العمل.

النتائج الرئيسية

- ◀ لقد أدت التدابير المتشددة لأحتواء انتشار الفيروس إلى اضطرابات في توريد العمالة، والإنتاجية والاستهلاك، مما ترتب عليه هبوط حاد في النمو الاقتصادي، وزيادة هائلة في البطالة، وانخفاض في ساعات العمل. ولا يمثل العمل عن بُعد، والذي يتزايد في البلدان المتقدمة، حلا فعالا لهذه المشاكل.
- ◀ مع ضعف الوضع المالي الذي يقيد بشدة تدابير دعم الحكومات في بلدان عدة، تبرز الحاجة إلى إصلاحات طموحة، غير أن بلدان عدة لا تتوافر لديها أدوات مالية ونقدية واجتماعية كافية للاستجابة الضرورية المباشرة وطويلة الأمد.
- ◀ إن السياسات التي تستهدف النمو ببساطة، والتي ثبت فعاليتها في الاقتصادات المتقدمة، لم تُجد في توفير عمالة منتجة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إن إتباع السياسات ذاتها من شأنه أن يُبقي على نفس النتائج الضعيفة فيما يتعلق بالعمالة في العقود القادمة.
- ◀ يتطلب تناول أساسيات توفير فرص عمل سياسات لتعزيز:
 - استهداف العمالة عن طريق الدعم المالي والنقدي، مما يشجع التصنيع ويستفيد من سياسات سوق العمل النشطة؛
 - الدور المهم للقطاع العام، والمؤسسات المستدامة (متضمنة الاقتصاد الاجتماعي و التضامني، والمشاريع الصغيرة والمتوسطة)؛
 - الدعم القطاعي، على الأجلين القصير والطويل؛
 - الحصول على عمل و الشمول؛
 - الحماية الاجتماعية.
- ◀ إن التنسيق المشترك ضروري بين الأطراف المسؤولة عن التنمية الوطنية، والتعليم والتدريب، والتحويلات الديموغرافية، وسياسات الأجور و قوانين العمل، والتفاوض الجماعي من أجل الحماية الاجتماعية والعمل اللائق، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات ومؤسسات سوق العمل.

دور النقابات العمالية

- ◀ ينبغي إشراك منظمات العمال بقدر أكبر مع الحكومات ومنظمات أصحاب العمل في كل مرحلة من مراحل صياغة السياسات الاقتصادية وتنفيذها.
- ◀ سوف تحتاج منظمات العمال إلى مناصرة كافة أصحاب المصلحة لعقد اجتماعي وإجراءات متناسقة إذا ما أرادت لاثار السياسات أن تستمر إلى ما بعد الأزمة الحالية.

استجابة النقابات في جنوب شرق آسيا لضغط كوفيد-١٩

ميشيل فور و كريستي وورد

مقدمة

واجهت النقابات العمالية في جنوب شرق آسيا تحديات بالغة، عند حماية العمال أثناء كوفيد-١٩، بما في ذلك الأعمال العدائية، والبطالة والبطالة المقنعة فضلا عن الخصائص الديموغرافية الريفية للعديد من العمال في المنطقة. يناقش المؤلفان في هذا المقال، صراع النقابات العمالية في جنوب شرق آسيا من أجل البقاء أثناء الجائحة، ومشاركتهم مع الحكومات وأماكن العمل والأعضاء، و الفرص والتحديات ما بعد كوفيد-١٩.

النتائج الرئيسية

- ◀ عانت النقابات العمالية لإقناع الحكومات وأصحاب العمل لتوفير الحماية لأماكن العمل والضمان الاجتماعي لمن يحتاجونه؛ وفي بعض الحالات شهدت تراجعاً سريعاً في العضوية نتيجة فقدان العمل على نطاق واسع بسبب كوفيد-١٩. في بلدان عدة، عرقلت مساعي أصحاب العمل - وبعض الحكومات- لتقويض حقوق العمال من جهود النقابات لحماية أعضائها.
- ◀ شهدت مشاركة النقابات العمالية في جنوب شرق آسيا مع الحكومات وأماكن العمل والأعضاء بعض النجاحات وبعض الإخفاقات. تتضمن النجاحات نجاح نقابات قطاع البناء والتشييد في كمبوديا في التفاوض مع الحكومة بشأن تغطية العمالة غير النظامية؛ وفي سنغافورة، من خلال الإسهام في إحتواء انتشار كوفيد-١٩ في أماكن العمل عن طريق إجراءات جديدة لحماية العمال أثناء تغيير أطقم العمل، مع عدم إقبال كاهل المسافرين من بلدان محددة منخفضة المخاطر بفترات طويلة في العزل والحجر الصحي؛ وفي فيتنام، تعاونت النقابات مع أصحاب العمل لتأمين تدابير وقائية للعمال مثل الأقنعة ومرافق غسل اليدين ومعقم اليدين، وعادة يتم هذا من خلال إدارة مشتركة - لجان نقابية أو فرق العمل. ومع ذلك، فشلت جهود النقابات في وقف إقرار التشريع السلبي في إندونيسيا، أو وقف حالات الفصل والتغييرات في العقود في صناعة الطيران التايلاندي.
- ◀ نجحت بعض النقابات في إيجاد طرق جديدة لدعم أعضائها؛ ولقد كشفت الجائحة عن بعض المجالات في عمليات النقابات التي تتطلب التغيير إذا كان لها أن تنجح في عالم ما بعد كوفيد-١٩.
- ◀ بإستثناء سنغافورة وبروناي وماليزيا، فإن بلدان جنوب شرق آسيا لديها أعداد كبيرة نسبياً من السكان في المناطق الريفية و من القوى العاملة في القطاع غير النظامي، ونسب منخفضة نسبياً من العاملين بأجر. هناك بلدان عدة أيضاً لديها مستويات مرتفعة من البطالة والبطالة المقنعة.
- ◀ هناك بلدان عدة مشاركة بدرجة كبيرة في سلاسل التوريد العالمية، خاصة في الصناعات التحويلية كثيفة العمالة والتي تأثرت بالاضطرابات في شكل إلغاء الطلبات وانخفاض توافر المدخلات.
- ◀ أدت المستويات المتدنية من الحماية الاجتماعية إلى تفاقم أثر تلك الاضطرابات، وهو ما جعل العاملين في القطاع غير النظامي وكذلك العاملين الذين فقدوا وظائفهم في القطاع النظامي أكثر عرضة لتأثير الجائحة على اقتصادات بلدانهم.
- ◀ تتضمن العوامل التي تقوم بدور في تشكيل استجابة النقابات لكوفيد-١٩ ما يلي: مستويات مرتفعة من العمل غير النظامي في بعض البلدان مع وجود أماكن عمل عديدة في القطاع النظامي لم تتأثر كثيراً بالاشتراطات التنظيمية، مما أدى إلى تغطية نقابية محدودة؛ سواء تستطيع النقابات أن تعمل بمنأى عن سيطرة الحكومة أو صاحب العمل؛ وسواء كانت تعتمد على دعم دولي من عدمه.

دور النقابات العمالية

- ◀ لقد أكدت الجائحة على إمكانيات التكنولوجيا الرقمية ليس للاتصال فحسب بين مسؤولي النقابات والأعضاء، ولكن أيضا لتوفير الخدمات، بما في ذلك المزايا للمستهلكين والتطوير المهني. ولقد اضطر أعضاء النقابات، بسبب القيود المفروضة، أن يصبحوا أكثر إلماما بالتكنولوجيا الرقمية إضافة إلى وسائط التواصل الاجتماعي، وأن يصبحوا مجهزين على نحو أفضل لاستخدامها للعمل مع نقاباتهم. كانت نقابات المعلمين في طليعة النقابات التي اتخذت هذه الخطوة؛ رغم أن اعتماد منصات التدريس عبر الإنترنت مثل تحديا للعديد من المعلمين بمستويات منخفضة من الثقافة الرقمية على الرغم من ارتفاع مستويات تعليمهم الرسمي. ولقد كشفت استجابة النقابات مدى إمكانية ممارسة العمل المؤسسي الاستراتيجي حتى في ظل ظروف بالغة الصعوبة.
- ◀ تحد بعض جوانب من عمليات النقابات من قدرتها على حماية مصالح أعضائها. من ضمن هذه الجوانب التحديات التي تواجه النقابات في محاولة إقناع الحكومات بالنظر إلى العمال عند تحديد السياسة العامة؛ وفي الحفاظ على العضوية في وقت فقدان العمل على نطاق واسع؛ و في ضمان أن العمليات الداخلية وهيكل الإدارة تعمل من أجل تيسير الاستجابة السريعة والفعالة للمشاكل غير المتوقعة وكذلك للمزيد من التحديات الهيكلية على المدى الطويل.

عدم المساواة بين الجنسين أثناء الجائحة: وجهات نظر النساء العاملات في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي

ماريا باستيدا

مقدمة

يسعى هذا المقال إلى إثراء المناقشات حول التأثير غير المتكافئ لجائحة كوفيد-١٩ على الرجال والنساء في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي. عند التركيز على ظروف عمل النساء، نلاحظ زيادة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وزيادة العنف ضد المرأة، و تأثير العمل عن بُعد. يوصي المقال بتحديد أولويات التعامل مع هذه المسائل بالنسبة للحكومات وأصحاب العمل ومنظمات العمال، بما في ذلك إسهامات النساء العاملات وممثلتي النقابات العمالية من ١٣ دولة.

النتائج الرئيسية

- ◀ وفقا للتقديرات، فإن ٤٧ مليون امرأة وفتاة أخرى سيقعن في دائرة الفقر المدقع بسبب الجائحة، بحيث يصل الإجمالي إلى ٤٣٥ مليون و هذا من شأنه أن يعكس المكاسب التي أدت إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين و أن يعوق الجهود المبذولة لتحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة.
- ◀ لقد أدت التقاليد الثقافية و توزيع الأدوار إلى تحمل النساء والفتيات أعباء أثقل في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر مقارنة بالذكور.
- ◀ إن النساء في الأساس نشيطات في القطاعات الأكثر عرضة اقتصاديا للجائحة- بما في ذلك، التجارة، السياحة والضيافة، فضلا عن مؤسسات الرعاية الصحية – ولكنهن يتقلدن عددا أقل من مناصب صنع القرار على نحو غير متناسب، سواء في المستشفيات أو الجهات الحكومية. إن النساء يعملن غالبا في أسواق العمل في مرتبة أقل من الذكور، مع التمييز المهني بين الجنسين، وفي أسواق غير مستقرة، مما يقلص من الموارد الاقتصادية التي يحتاجونها لمواجهة الأزمة الحالية. ولقد زادت سمة عدم الاستقرار هذه أثناء جائحة كوفيد-١٩.

- ◀ لقد زاد تقسيم العمل على أساس نوع الجنس من تعرض النساء للفيروس. تمثل النساء نسبة كبيرة من العاملين في الخطوط الأمامية الذين يتعاملون مع أزمة كوفيد-١٩ الصحية، وخاصة في الرعاية الصحية والعمل الاجتماعي، وأيضا في رعاية الأطفال في دور الحضانة، ورعاية الكبار في دور المسنين، والخدمات الاجتماعية، والتنظيف والعمل في المنازل (العمل المنزلي المدفوع الأجر)، وغيرها من السياقات. ترتفع معدلات التعرض للفيروس في مجالات العمل هذه بسبب الاحتكاك الاجتماعي من خلال العمل. تدل البيانات على أن ٧٥ في المائة من العاملين في الرعاية الصحية المصابين من النساء، والعديد منهن قررن أن عدم وجود بروتوكولات مناسبة و معدات وقاية شخصية كافية أدى إلى الإصابة بالفيروس، والذي انتقل لاحقا إلى أفراد أسرهن.
- ◀ فرضت العديد من الشركات نظام العمل عن بُعد دون وضع قواعد أو شروط مُرضية لنمط العمل هذا. نتيجة لذلك، لقد أدت ظروف العمل عن بُعد الفعلية إلى زيادة أعباء العمل بالنسبة للنساء.
- ◀ زادت معدلات العنف ضد المرأة والعنف المنزلي في المنطقة أثناء الجائحة، حيث أن العزل قد قلل من إمكانية الحصول على حماية. لقد زاد أيضا معدل العنف والمضايقات في مكان العمل أثناء الجائحة، وخاصة بالنسبة للعاملين في الرعاية الصحية، والغالبية من النساء.

دور النقابات العمالية

- ◀ لقد أثرت الجائحة على الرجال والنساء في النقابات العمالية على نحو مختلف، مما ضاعف من عدم المساواة بين الجنسين القائمة بالفعل في هذه المنظمات، حيث اضطرت النساء النقابات إلى تحمل أعباء أكبر من خلال أدوارهن الثلاثية كربات بيوت وعاملات وعضوات في النقابات العمالية. لقد أدى هذا في بعض الأحيان إلى إضعاف صحتهم البدنية والعقلية.
- ◀ تبرز الحاجة إلى تدابير مبتكرة توجه صوب تحقيق المساواة بين الجنسين في النقابات العمالية، مما يعزز القدرة على دمج فئات جديدة من العمال. ويدعو اتحاد نقابات العمال في الأمريكتين (CSA) إلى مد نطاق التغطية لتشمل العمال في القطاع غير النظامي و في الوظائف غير المستقرة.
- ◀ وضعت النساء النقابات من عدة بلدان في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي توصيات عدة متضمنة ما يلي:
 - إصلاح شامل لنظام الضمان الاجتماعي، بحيث يُضمن العمالة المنزلية وغير النظامية والمهاجرة في البرامج الاجتماعية؛ وتنظيم العمل عن بُعد، مع أخذ أعمال الرعاية في الحسبان.
 - مواصلة إبلاغ الفئات المستهدفة بالتطورات الاجتماعية والعمالية في البلاد، وتدريبهم على معايير السلامة الحيوية بدعم تكنولوجي.
 - إسداء المشورة والدفاع باستمرار عن حقوق العمال في محاكم العمل.
 - اتخاذ إجراءات ضد العنف والتمييز ضد المرأة، وتنظيم حملة للمصادقة على اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن القضاء على العنف والتحرش في عالم العمل (رقم ١٩٠).
 - التأكيد على بناء القدرات وتمكين أعضاء النقابات العمالية، مع إعدادهم للتعامل مع استراتيجيات سوق العمل الجديدة؛ وتقديم دورات حول بناء القدرات في أزمة كوفيد-١٩.
 - تقديم التوجيه للعاملين في شركات إلكترونية؛ وتكوين تحالفات مع جهات حكومية وغير حكومية للحصول على دعم أكبر لأعضاء النقابات العمالية؛ وتأمين الدعم الفني عن طريق التعاون الدولي.
 - دعم النساء العاملات عن طريق تشارك الخبرات وإسداء المشورة بشأن الأمور الشخصية والمهنية.
 - التأكد من توافر الدعم القانوني والمشورة الصحية لموظفي خدمات الشبكة الذين يعملون في الخارج أو المسؤولين عن الصيانة أو خدمة العملاء أو الدعم الفني للخطوط الأرضية والهواتف المحمولة.
 - صياغة واعتماد الاتفاقات بغرض: (أ) الحفاظ على العاملين من المنزل حتى تصبح ظروف الجائحة آمنة بالقدر الكافي الذي يسمح بالعودة إلى مكان العمل؛ و (ب) وضع إجراءات لتلك العودة.

- تحديد التمييز ضد العمال المهاجرين، وملاحقة الشركات التي تستغلهم.
- مواجهة المواقف التي لم تسفر فيها الوثائق المُعدة عن شيء وكذا بيانات الاحتجاج و المقترحات المتعلقة بالحوار الاجتماعي حيث فضلت الدولة تعافي قطاع الأعمال وانتعاشه فحسب، و منحت الأولوية على حساب الصحة.
- مد يد المساعدة، وإقرار خبرة المنظمات المُمثلة للعمال المنزليين، والتي تضامنت لتقديم الدعم، في قضايا الصحة العقلية و الفقر الغذائي ، وتقديم التدريب على الأدوات الإلكترونية.
- ◀ فيما يتعلق بالنساء العاملات، تشتمل الأولويات الفورية على:
- ◀ إقرار أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، مع استغلال إمكاناتها لتوفير فرص العمل اللائق، و تحسين ظروف العمل، والاعتراف بحق العمال المنزليين في نفس الحقوق كغيرهم؛
- ◀ الحد من و التوزيع العادل لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بين الرجال والنساء في الأسرة و الحكومة و الأعمال التجارية و المجتمع ككل؛
- ◀ تغطية أكبر وفعالية التضامن الاجتماعي للنساء، وخاصة العمالة المنزلية وغير المنتظمة؛
- منح إجازات الأمومة/الوضع والأبوة وإجازات الأبوين الأخرى؛
- دعم تشريعات أكثر إنصافاً بغرض تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

الرقمنة والتكيف و الابتكار: التحديات والفرص أمام النقابات العمالية في ظل جائحة كوفيد-١٩ وفترة التعافي

محمد موامدزينجو، و سيلفستر كساونزو، و نايومبي تشكينا

مقدمة

يتناول هذا المقال التحديات الناشئة أمام منظمات العمال التي تتداخل مع أوجه القصور في التكنولوجيا الرقمية الوطنية و تنامي القطاع غير النظامي، إضافة إلى تأثير كوفيد-١٩. رغم الإشارة على وجه الخصوص إلى إفريقيا، فإن هذه التحديات تنسحب بوجه عام على العالم بأسره. إن التكنولوجيات الرقمية، وخاصة الاجتماعات الافتراضية، تهدد النموذج التقليدي للعلاقات الصناعية. ويقترح المقال حلولاً ويوصي ببعض الإجراءات، مع الدفع بأن اعتماد النقابات العمالية لهذه التكنولوجيات يوفر الفرص والمنافع التي قد لا تتحقق بواسطة الاجتماعات والمؤتمرات والتفاعلات الفعلية.

النتائج الرئيسية

- ◀ بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص، هناك تحديان أساسيان أمام العمل عبر الإنترنت: عدم القدرة على تحمل التكلفة و عدم وجود اتصال شبكي:
- ارتفاع التكلفة لبيانات الهاتف المحمول في البلدان النامية بسبب عدم وجود بنية تحتية، ومستوى الضرائب المرتفع في قطاع الهواتف المحمولة وانخفاض المنافسة في هذا القطاع. في غالبية البلدان الإفريقية، تتجاوز تكلفة الجيجا بايت دولاراً أمريكياً ، وهذه تكلفة باهظة للغاية لغالبية العمال في الاقتصادات النظامية وغير النظامية على حد سواء.
- تتسبب بنية الإنترنت المحدودة و الانقطاع الدائم للكهرباء في بعض البلدان في ضعف الاتصال الشبكي.
- ◀ لقد أحدثت الجائحة أيضاً إختلالاً في الوظائف والمداخل في وقت يحتاج فيه العمال أن تكون مشاركتهم أكبر على الإنترنت، ويعتمد مسؤولو النقابات العمالية بدرجة أكبر على الاتصال عبر الإنترنت في المكاتب أكثر من المنزل، وعليه فإن إغلاق المكاتب أثناء فترة الإغلاق التام قد حد من إتصالهم بفعالية مع الأعضاء عبر الإنترنت.

- ◀ ينطوي العمل من المنزل على تحديات أخرى أمام مسؤولي النقابات العمالية:
- مساحة محدودة في المنزل مما يؤدي إلى تنفيذ وأداء دون المستوى الأمثل، مع صعوبة التردد والتتبع؛
- عدم وجود مرافق إنترنت تؤمن اتصالات تجارية ذات جودة، مع محدودية الأجهزة الذكية والموارد المالية اللازمة للاتصالات الطويلة في المفاوضات؛
- عدم وجود خصوصية وحماية البيانات، مع احتمال التعرض لمخترقي الشبكة؛
- تحديات متعلقة بالمفاوضات الخاصة بالتفاوض الجماعي: إن عقد الاجتماعات يقع بشكل أساسي في أيدي أصحاب العمل الذين يمكنهم إغلاق أو فتح الميكروفون للمتحدثين كما يترأى لهم ومن ثم يقومون بضبط الاتصالات؛
- سوء تفاهم أثناء الاتصال بسبب «قراءة» ناقصة للغة الجسد وطبقة الصوت ؛
- زيادة صعوبة إدارة عملية تثقيف العمال وتدريبهم عبر الإنترنت؛
- زيادة عدم المساواة بين الجنسين (والعنف) بسبب كثرة المهام المنزلية، بما في ذلك التعليم المنزلي للأطفال أثناء الإغلاق التام والذي تتولاه النساء العاملات إضافة إلى عملهن، مما يؤدي إلى فقد فرص الترقى في العمل.
- ◀ هناك فرص أيضا، تتضمن زيادة عضوية الشباب، والوصول إلى جمهور أعرض، وزيادة مشاركة النساء في أنشطة النقابات العمالية.

دور النقابات العمالية

- لقد أوضحت كوفيد-١٩ جليا أنه ينبغي على النقابات العمالية أن:
- ◀ تعترف بتكنولوجيا المعلومات كقوة حاسمة في تشكيل أهميتها في المستقبل و التخطيط إستراتيجيا لتسليط الضوء بدرجة أكبر على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هياكل النقابات العمالية.
 - ◀ زيادة الترابط والتضامن بين النقابات، وحشد وتوحيد صفوف العمال حول مطالب تتحدى السبلات الناشئة عن عمليات رأس المال على الصعيد العالمي.
 - ◀ التأكيد على إدراج مواد حول الرقمنة ونشر التكنولوجيا في اتفاقات التفاوض الجماعي وفي هياكل الحوار الاجتماعي في مكان العمل مثل لجان العمال و مجالس الأعمال.
 - ◀ تطوير تطبيقاتهم الخاصة و إتاحة قواعد البيانات لأعضائهم.
 - ◀ تطوير و تجربة أساليب افتراضية مختلفة للتواصل مع والوصول إلى الأعضاء المحتملين الجدد والشباب ، وغالبية طرائق الاتصال حاليا تتم عبر الإنترنت.
 - ◀ زيادة تنظيم الحملات الإلكترونية والتعبئة الإلكترونية للأعضاء وغير الأعضاء (العمال والمواطنين)، بما في ذلك العاملين في الاقتصاد غير النظامي، عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي ومنصات إلكترونية أخرى.
 - ◀ الأخذ بزمم تنظيم الاجتماعات الافتراضية وتجهيزها، خاصة للتفاوض الجماعي وتثقيف العمال.
 - ◀ الدفع بسياسات ترسخ ثقافة العمل المرن حيث تشجع العمال على اختيار مكان العمل بحرية.
 - ◀ إعادة تشكيل عملية تثقيف العمال وتدريبهم بما يتوافق مع التعلم عبر الإنترنت.
 - ◀ مواصلة دعم مشاركة النساء في البرامج الإلكترونية و منصات التواصل الاجتماعي عن طريق تمويل حلقات دراسية عبر الإنترنت وبرامج أخرى مخصصة للنساء فقط تتحدى الأعراف والنظم الذكورية في النقابات العمالية.
 - ◀ إشراك الحكومات لمواجهة تحدي الاتصال الشبكي.
 - ◀ التغلب على قيود التكلفة بواسطة مجموعة متنوعة من الوسائل ، بما في ذلك الطول مفتوحة المصدر، وخيارات التسعير غير الربحية، وصافي قيمة مرتفعة للأفراد، وتمويل الدعم التضامني وطول التعاون القائمة على الحوسبة السحابية، إضافة إلى تأسيس ثقافة العمل المختلط (الهجين)، ورقمنة الوثائق وعمليات الأعمال، وتمكين القوى العاملة بالنقابات العمالية.

◀ ٨٣٪ من النقابات قد اعتمدت الحوار الاجتماعي كاستجابة للجائحة، مع مشاركة حوالي ٨٩٪ في مشاورات ثلاثية.



◀ أسهم استخدام الحوار الاجتماعي كوسيلة للتوافق في الآراء بين العمال وأصحاب العمل في زيادة العضوية بنسبة ٢٦٪ ككل.



◀ حتى يتسنى زيادة العضوية، ينبغي أن تستجيب النقابات العمالية للجائحة عن طريق استخدام أدوات الحوار الاجتماعي المتاحة عبر جميع مستويات الاتصال.



◀ أظهرت الأزمة جليا أن وجود نظام جامع وشامل للحماية الاجتماعية على نطاق أوسع أفضل بكثير في مجابهة الصدمات.



◀ ويمكن أن يساعد وجود إطار متعدد المستويات ومدى الحياة للضمان الاجتماعي النقابات العمالية على تنظيم إدراكهم للأدوار والمسؤوليات مقابل النظام الوطني العام للحماية الاجتماعية، مما يمكنهم من تصور كيف تتناسب استحقاقاتهم مع إطار كلي قائم على الحقوق.

◀ يمكن أن تتابع منظمات العمال ثلاثة محاور محتملة للعمل:

- تجنب حشد الدعم ضد التوسع في النظام ليشمل الفئات غير المشمولة بالضمان الاجتماعي: من الضروري أن تتجنب النقابات العمالية المعارضة المباشرة للإصلاحات التي تقدم منافعا غير قائمة على الاشتراكات لهؤلاء الذين لديهم قدرة منخفضة أو معدومة على دفع الاشتراكات..
- الاستثمار في رفع الوعي بشأن المبادئ القائمة على الحقوق المضمنة في نظم الضمان الاجتماعي الشاملة.
- المشاركة بصورة استباقية في السعي القائم على تحالف المنظمات لتحقيق المصالح المشتركة في إطار عمل مدى الحياة.



◀ على الصعيد العالمي، يعد العمال في المهن الخدمية (وعددهم ١,٧ مليار) من الفئات المعرضة للخطر، حيث قد يصبحوا ناقلين للعدوى للغير.



◀ ما يقرب من ١٤ في المائة من حالات الإصابة بكوفيد-١٩ التي أبلغت إلى منظمة الصحة العالمية من بين العاملين في مجال الصحة (في بعض البلدان وصلت النسبة إلى ٣٥ في المائة). وهناك مجموعات مهنية مختلفة معرضة للخطر، وليس العاملون في مجال الصحة فحسب.



◀ يجب إيلاء اهتمام خاص للاستعداد لمواجهة الأخطار الجديدة المحتملة بما في ذلك الجوائح العالمية والمخاطر المهنية المحتملة من التكنولوجيات الجديدة وتغير المناخ، وغيرها..



رغم إسهام القطاعات « الاجتماعية » في تطور الأزمات الإيكولوجية والمناخية، فتلك القطاعات تقوم أيضا بدور مهم في تخفيف حدة الأزمات والتكيف معها. إن التحول نحو الخدمات الخضراء، بما في ذلك قطاعات معينة مثل الصحة والرعاية والتعليم يدفع إلى حدوث تغييرات عميقة في الطاقة والتصنيع.



ينبغي أن تختار منظمات العمال بين برامج التحول القطاعية والمخصصة لحد كبير وسياسات التحول العادل الشاملة والاستباقية.

السياسات الاقتصادية الكلية

مع ضعف الوضع المالي الذي يقيد بشدة تدابير دعم الحكومات في بلدان عدة، تبرز الحاجة إلى إصلاحات طموحة، غير أن بلدان عدة لا تتوافر لديها أدوات مالية ونقدية واجتماعية كافية للاستجابة الضرورية المباشرة وطويلة الأمد.

إن التنسيق المشترك ضروري بين الأطراف المسؤولة عن التنمية الوطنية، والتعليم والتدريب، والتحويلات الديموغرافية، وسياسات الأجور وقوانين العمل، والتفاوض الجماعي من أجل الحماية الاجتماعية والعمل اللائق، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وسياسات ومؤسسات سوق العمل.



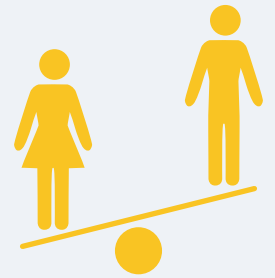
سوف تحتاج منظمات العمال إلى مناصرة كافة أصحاب المصلحة لعقد اجتماعي وإجراءات متناسقة إذا ما أرادت لآثار السياسات أن تستمر إلى ما بعد الأزمة الحالية.

عدم المساواة بين الجنسين أثناء الجائحة

وفقا للتقديرات، فإن ٤٧ مليون امرأة وفتاة أخرى سيقعن في دائرة الفقر المدقع بسبب الجائحة، بحيث يصل الإجمالي إلى ٤٣٥ مليون وهذا من شأنه أن يعكس المكاسب التي أدت إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وأن يعوق الجهود المبذولة لتحقيق الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة.

لقد أدت التقاليد الثقافية وتوزيع الأدوار إلى تحمل النساء والفتيات أعباء أثقل في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر مقارنة بالذكور.

تبرز الحاجة إلى تدابير مبتكرة توجه صوب تحقيق المساواة بين الجنسين في النقابات العمالية، مما يعزز القدرة على دمج فئات جديدة من العمال.

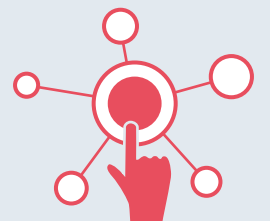


الرقمنة

بالنسبة للبلدان النامية على وجه الخصوص، هناك تحديان أساسيان أمام العمل عبر الإنترنت: عدم القدرة على تحمل التكلفة وعدم وجود اتصال شبكي.

توفر الرقمنة الفرص، التي تتضمن زيادة عضوية الشباب، والوصول إلى جمهور أوسع، وزيادة مشاركة النساء في أنشطة النقابات العمالية.

يجب أن تكفل النقابات إدراج مواد حول الرقمنة ونشر التكنولوجيا في اتفاقات التفاوض الجماعي وفي هياكل الحوار الاجتماعي في مكان العمل مثل لجان العمال ومجالس الأعمال.



كوفيد-١٩ والتعافي: دور النقابات العمالية في بناء مستقبل أفضل

٢٠٢١ / المجلد ١٠ / العدد ٢-١

ديناميات عضوية النقابات العمالية في ظل كوفيد-١٩: هل يهتم الحوار الاجتماعي؟
أويدهي جورج أئينو، و ديكسون أئينجو ونديدا، و محمد موامدزينجو

حقوق العمال وحقوق الإنسان: حسم التوترات التاريخية من خلال
برنامج متعدد المستويات للضمان الاجتماعي
كسندرا بارنتس و شيا ماكلنهان

الإصابات والأمراض المرتبطة بالعمل وكوفيد-١٩
جوكا تكالا، وسيرجيو ليفكولي، وسيونج-كيو كنج، و كلودينا نجورا، و ديانا ججليردي، و جورما رنتن

في اتجاه تحول عادل للجميع: الدروس المستفادة من الجائحة
ديمتريس ستيفز، و دنجي كزوس، و إدوار مورينا

السياسات الاقتصادية الكلية لنمو ناجم عن توفير فرص العمل والتعافي بعد جائحة
كوفيد-١٩، مع التركيز على إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
محمد موامدزينجو، ومايكل ي. آكوبا، و لورانس ن. كزمبي

استجابة النقابات في جنوب شرق آسيا لضغط كوفيد ١٩-
ميشيل فورد و كريستي وورد

عدم المساواة بين الجنسين أثناء الجائحة: وجهات نظر النساء العاملات في منطقة أمريكا
اللاتينية والكاريبي
ماريا باستيدا

الرقمنة والتكيف و الابتكار: التحديات والفرص أمام النقابات العمالية في ظل جائحة
كوفيد-١٩ وفترة التعافي
محمد موامدزينجو، و سيلفستر كساونزو، و نايومي تشكنيا

► Contact details

International Labour Organization
4, Route des Morillons
CH-1211 Geneva 22 – Switzerland

ILO's Bureau for Workers' Activities (ACTRAV)
Email: actrav@ilo.org